

## الراعي يحذر الحريري من فخ الاتفاقيات السرية بشأن التشكيلة الحكومية

● بيروت - حث البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي، الأحد، زعيم تيار المستقبل سعد الحريري، المكلف بتشكيل حكومة لبنانية جديدة خلفا لحكومة حسان دياب، على تجنب الاتفاقيات الفئائية السرية والعمل على تشكيل الحكومة بسرعة لتبدأ في عملية انتشار البلاد من الأزمة المالية التي تتخبط فيها. ويوم الخميس، تلقى السياسي السني المخضرم تكليفا بتشكيل الحكومة للمرة الرابعة بعد مرور عام على استقالته تحت ضغط احتجاجات شعبية على النخبة الحاكمة. ويواجه لبنان أسوأ أزمة مالية منذ نهاية الحرب الأهلية، يرفض المجتمع الدولي تقديم الدعم للخروج منها ما لم يقدم على تنفيذ الإصلاحات المطلوبة منه والتي ظلت مركونة في الرفوف على مدار سنوات.

ووعده الحريري بتشكيل حكومة من اختصاصيين لإجراء الإصلاحات التي تم التأكيد عليها في مبادرة فرنسية جرى طرحها في سبتمبر الماضي خلال زيارة الرئيس إيمانويل ماكرون إلى بيروت، وهدفها فتح الباب أمام المساعدات الأجنبية.

ويواجه الحريري تحديات كبيرة في الحصول على الموافقة على التشكيل الوزاري بسبب نظام المحاصصة الطائفية في لبنان. ويتعين على الحكومة حسم قائمة من المشاكل من بينها أزمة مصرفية وانهايار قيمة العملة. وزار رئيس الحكومة المكلف، الأحد، قصر بعبدا حيث التقى بالرئيس ميشال عون وسط تسريبات تتحدث عن تحقيق تقدم في الملف الحكومي.

وتقول أوساط سياسية لبنانية إن مؤشرات توحى بتشريك الحريري للقوى السياسية البارزة في عملية تاليف حكومة الاختصاصيين، وهو ما يثير مخاوف من تكرار سيناريو حكومة حسان دياب.

وتكررت الأوساط أن المعلومات المتداولة حتى الآن هي حسم مسألة التركيبة الحكومية التي ستتألف من 20 وزيرا بدلا من 14 كما كان يطرح مصطفى أديب، وقد لاقى في ذلك معارضة من التيار الوطني الحر والثنائي الشيعي حزب الله وحركة أمل، دفعته في النهاية إلى الاعتذار عن الاستمرار في مهمة التشكيل الحكومي.

وخلال قداس الأحد الأسبوعي، هنا البطريرك الحريري وحثه على إعادة بناء العاصمة المدمرة بيروت، بعد الانفجار الهائل الذي وقع في الميناء في أغسطس وأودى بحياة قرابة 200 شخص.

وانتقد الراعي الزعماء السياسيين لتأخيرهم محادثات تشكيل الحكومة وحملهم مسؤولية الانهيار الاقتصادي غير المسبوق الذي دفع بكثر من اللبنانيين في هاوية الفقر. ويرأس الراعي كنيسة الطائفة المارونية التي يتعين أن يكون منها رئيس الدولة وفق نظام المحاصصة الطائفية.

وقال البطريرك للحريري "تحطأ أيها الرئيس المكلف شروط الفئات السياسية وشروطهم المضادة وتجنب مستنقع المصالح والمحاصصة وشهية السياسيين والطائفين".

وأضاف "تقول لك... احذر الاتفاقيات الفئائية السرية والعودة فإنها تحمل في طياتها بذور خلافات ونزاعات على حساب نجاح الحكومة".

ومضى يقول "لا تضع وراء ظهرك المسيحيين".

**تركيبة حكومة الحريري المقبلة ستتألف من 20 وزيرا بدلا من 14 كما كان يطرح مصطفى أديب**

ولم تستم الحريري لتشكيل الحكومة كالتنظيم مسيحيين بارزتان هما التيار الوطني الحر الذي يتزعمه صهر الرئيس ميشال عون وحزب القوات اللبنانية الذي يتزعمه منافس عون خلال الحرب الأهلية سمير جعجع.

ويجوز التيار الوطني الحر قراره إلى أن الحريري "سياسي بامتياز"، فيما يجب تشكيل حكومة مؤلفة من اختصاصيين من الألف على الباء، أما حزب القوات الحليف السابق للحريري فعب عن موقفه المتحفظ بالقول "اللي جرب الحرب عقله مخرب".

ويقول مراقبون إن دوافع الجانبين مختلفة في رفض تسمية الحريري، فالتيار الحر لم ينس الحريري أنه قبل الضغوط الشعبية واستقال من الحكومة مديرا ظهره للعهد، أمام حزب القوات فوقه يعود في جانب منه إلى تركه والخلافة السابقة مع تيار المستقبل، والنقطة الأهم أن الحزب الماروني يفضل في هذه المرحلة البقاء في صف المعارضة، في ظل عدم الاقتناع بإمكانية أن يحقق المؤثرون للمشهد الحالي أي اختراق في جدار الأزمة اللبنانية المركبة.

ودعا الراعي الحريري إلى العمل مع عون لضمان إحياء المبادرة الفرنسية لمساعدة لبنان ونجاح محادثات لبنان مع إسرائيل لترسيم الحدود البحرية المتنازع عليها.

## شروط الأسد وتراجع الاهتمام الدولي بجمدان عمل اللجنة الدستورية

### المعارضة تراهن على تدارك حالة المراوحة بعد الانتخابات الأميركية



جهود مهدورة

الضوء على إطلاق اللجنة الدستورية في العام 2019، ونحث على مواصلة المشاركة معها لضمان إجران تقدم جوهري بشأن مناقشة الدستور بما يتماشى مع ولاية اللجنة وإجراءاتها"، مؤكداً على دعمهم لجهود المبعوث الأممي لعقد جولة رابعة من الاجتماعات لمناقشة القضايا الجوهرية بغية تحقيق تقدم فعلي في هذا المسار.

وكان المبعوث الأممي تحدث عن عدم تحقيق مجزئة في اجتماعات اللجنة الدستورية، ودعا في مؤتمر صحفي عقده في 22 أغسطس الماضي بمكتب الأمم المتحدة في جنيف قبل الجولة الثالثة، إلى عدم توقع "معجزة" أو حصول "نقطة تحول" في مباحثات اللجنة، التي اعتبرها "عملية طويلة وشاقة"، كما أنها "لا تشكل حلاً لإنهاء الحرب السورية".

وتتألف اللجنة الدستورية من 150 عضواً، وتنتخب منها اللجنة الصغيرة والتي تضم 45 عضواً، و15 لوفد الحكومة السورية، و15 لمظلي المجتمع المدني، و15 للمعارضة، ولها رئاسة مشتركة ممثلة في أحمد كزبري عن وفد الحكومة السورية، وهادي البجعة عن المعارضة.

وعلى أساس أن الشعب السوري هو صاحب الحق الحصري في تقرير مستقبل بلاده.

ووفق الوكالة، أكد الجانبان أهمية نجاح عمل اللجنة الدستورية "الأمر الذي يقتضي الالتزام بقواعد إجرائها المتفق عليها وخاصة عدم التدخل الخارجي في عملها وعدم وضع أي جداول زمنية مفروضة من الخارج".

من جهة أخرى، عرض المعلم التفاصيل المتعلقة بعزم الحكومة السورية عقد مؤتمر دولي حول اللاجئين يومي 11 و12 نوفمبر المقبل. وانتقد المعلم "الدور الغربي في وضع شروط واختلاق حجج واهية لعرقلة عودة اللاجئين السوريين إلى وطنهم ما يؤكد تسييسهم لهذا الملف الإنساني البحث واستخدامه كورقة في تنفيذ أجنداتهم السياسية".

وجاءت زيارة بيدرسون إلى دمشق بعد أيام من حث المجموعة الدولية المصغرة بشأن سوريا والتي تضم كلا من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والمانيا والسعودية ومصر والأردن على ضرورة تحقيق تقدم على مستوى مناقشة الدستور السوري المستقبلي. وقالت المجموعة الدولية في بيان مشترك لوزراء خارجيتها "لقد سلطنا

فشلنا تحركات المبعوث الأممي إلى سوريا غير بيدرسون الأخيرة في كسر الجمود الحاصل على مستوى عمل اللجنة الدستورية في ظل إصرار النظام السوري على موافقه، لاسيما تلك المتعلقة برفض وضع إطار زمني لعمل اللجنة، وتذيل الملف السوري لقائمة أولويات المجتمع الدولي.

● دمشق - يواجه المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا غير بيدرسون صعوبة في تحقيق اختراق على مستوى عمل اللجنة الدستورية التي تشكل ممر عبور إلزامي نحو التسوية السياسية الشاملة في هذا البلد الذي يشهد صراعا منذ نحو عشر سنوات.

وتتهم قوى المعارضة نظام الرئيس بشار الأسد بمحاولة وضع العصي في دوليب اللجنة الدستورية، من خلال تعمد المماطلة ورفض وضع جدول زمني محدد لعملها، يساعده في ذلك التغاضي الروسي، وتراجع أولويات الملف السوري على أجندة القوى الدولية.

وحط بيدرسون، السبت، الرحال في العاصمة السورية دمشق في زيارة ليومين، على أمل إقناع المسؤولين السوريين بضرورة تسريع عمل اللجنة، وتحديد موعد الجولة الرابعة لها، بيد أنه ووفق اللقاء الذي جمعه الأحد بوزير الخارجية السوري وليد المعلم، لم يتوصل إلى تفاهات محددة.



وأكد المعلم خلال استقباله المبعوث الأممي أن اللجنة الدستورية هي ملكية سورية والشعب السوري هو صاحب الحق الحصري في تقرير مصير بلاده، ولم ترض تصريحات المعلم من دبلوماسية، وإن لم تتضمن أي تعهدات حيال عمل اللجنة.

ونقلت وكالة الأنباء السورية (سانا) الأحد، عن الوزير السوري قوله "اللجنة الدستورية" منذ أن تشكلت وانطلقت أعمالها بالنتيجة نفسها، وهي التي تقر التوصيات التي يمكن أن تخرج بها وكيفية سير أعمالها، حيث تتم هذه العملية في كل مراحلها بقيادة وملكية سورية فقط.

## السودان يسرع خطوات تنزيل اتفاق التطبيع مع إسرائيل إلى أرض الواقع

● الخرطوم - أعلنت وزارة الخارجية السودانية الأحد أن اجتماعاً مشتركاً بين السودان وإسرائيل سيعقد في الأسابيع المقبلة "لبحث أفق التعاون".

وقالت الخارجية السودانية في بيان إنه تم "الاتفاق على أن يجتمع وفدان من البلدين في الأسابيع المقبلة للتفاوض حول إبرام اتفاقيات للتعاون في مجالات الزراعة والتجارة والاقتصاد والطيران ومواضيع الهجرة وغيرها". وأكد بيان الخارجية أن البلدين اتفقا "على العمل المشترك لبناء مستقبل أفضل، ولدعم قضية السلام في المنطقة".

وتهدف اللقاءات المنتظرة إلى تثبيت اتفاق السلام على أرض الواقع، في ظل تباينات في الداخل السوداني حيال قرار التطبيع على خلاف ما جرى في كل من الإمارات والبحرين اللتين وقعتا الشهر الماضي اتفاق سلام مع تل أبيب لتكونا بالتالي أولى الدول من خارج بلدان الطوق (مصر والأردن) تتخذان هذه الخطوة.

ووفق ما جاء في بيان ثلاثي صادر عن السودان والولايات المتحدة وإسرائيل نقله التلفزيون الرسمي السوداني، أعلنت الخرطوم الجمعة تطبيع علاقاتها مع إسرائيل و"إنهاء حالة العداء بينهما"، ووصف الاتفاق بأنه "تاريخي".

وجاء في البيان الثلاثي "اتفق القادة على تطبيع العلاقات بين السودان وإسرائيل وإنهاء حالة العداء بينهما... وبدء العلاقات الاقتصادية والتجارية". كما اتفقوا على "أن تجتمع الوفود في

والأوقاف يتناول قضايا التطرف والتجديد في الإسلام وهو الأول من نوعه في عهد الحكومة الحالية.

وقال المهدي في بيان "أعلن انسحابي من المشاركة في هذا المؤتمر تعبيراً عن رفضي بيان شارك فيه ممثلون لأجهزة السلطة الانتقالية مع رئيس أميركي منتهية ولايته يوم 3 نوفمبر القادم، وهو يجسد العنصرية ضد الأمة الإسلامية والعنصرية ضد الأمة السوداء ورئيس دولة الفصل العنصري المتحدي للقرارات الدولية والمخالف للقانون الدولي بضم أراض محتلة".

وأنت خطوة المهدي في حين لم يصدر أي تعليق رسمي من تحالف قوى الحرية والتغيير الذي تشكلت منه الحكومة الانتقالية، عن رفضه للخطوة. وانسحب من مؤتمر نظمته وزارة الشؤون الدينية

ويعارض التطبيع أيضاً مجمع الفقه الإسلامي أعلى سلطة دينية إسلامية في البلاد. وقال الأمين العام للمجمع عادل حسن حزمة "بمضور 40 عضواً من أعضاء المجمع البالغ عددهم 50 أصدرنا فتوى بعدم جواز التطبيع مع إسرائيل لأنها دولة محتلة للأراضي الفلسطينية... اعتقد أن الحكومة ستلتزم بهذه الفتوى". ويؤمن مصطفى سليمان الذي يعمل بالتجارة بان للسودان مصلحة في التطبيع لأنه سيؤدي إلى "الازدهار الاقتصادي"، دون مزيد من التوضيح. وكان رجل الأعمال السوداني أبو القاسم برطم قد أعلن الأسبوع الماضي عزمه على تنظيم رحلة تضم 40 سودانياً لزيارة إسرائيل لمدة خمسة أيام.

وفي استطلاع للرأي أعده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالدوحة، ونشرت نتائجه مطلع الشهر الحالي، أيد 13 في المئة من السودانيين فقط إقامة علاقات دبلوماسية بين السودان وإسرائيل فيما عارض هذه الخطوة 79 في المئة.

ويقول جوناس هورنر، من مجموعة الأزمات الدولية (إي.سي.جي) "التطبيع سيضيف وقوداً جديداً للمعارضة الحالية للحكومة الانتقالية من مؤيدي النظام السابق، والذين قد يرون مصالح متداخلة مع الجماعات الإسلامية في البلاد".

وأضاف أن "رئيس الوزراء السوداني سيجد صعوبة في السعي لتحقيق توافق وتجنب خلق انقسامات أعمق

والتغيير الذي يضم أحزاباً ومنظمات من المجتمع المدني وروابط واتحادات مهنية وحركات مسلحة.

في المقابل رأى مبارك الفاضل المهدي السياسي المنشق عن حزب الأمة أن التطبيع "انتصار للشعب السوداني". وقال إن "الاتفاق المعلن انتصار للشعب السوداني بعدما عانى فترة طويلة من العزلة عن قومي وليس من حق أي جهة التكنولوجيا... إنه اتفاق تاريخي يُخرج السودان من عنق الزجاجة".

واعتبر المحلل السياسي ورئيس تحرير صحيفة "التيار"، عثمان ميرغني أن الاتفاق يفتح الباب أمام الاقتصاد السوداني. وأوضح "كانت الحكومة تتوقع ارتباط إزالة اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب باتفاق التطبيع وأصرت عليه حتى وإن كان ذلك عبر تل أبيب لفتح باب للاقتصاد السوداني مع المجتمع الدولي وخاصة مؤسسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي".

وانعكست التباينات أيضاً في الشارع السوداني وقال عبد المنعم الذي يدير شركة تعمل في مجال التحولات المالية، بلهجة قاطعة إن السودان لا يحتاج للتطبيع مع إسرائيل. ورأى أن "التطبيع مسألة أمن قومي وليس من حق أي جهة إبرام اتفاق معها دون الرجوع إلى الشعب ونحن لا نحتاج لإسرائيل... بلاننا غنية بمواردها". وبلهجة حادة صرح سمية عبدالرحيم الموظفة السودانية "التطبيع خيانة للعقيدة الإسلامية... كيف نضع أيدينا مع من يحتل بيت المقدس".

والأوقاف يتناول قضايا التطرف والتجديد في الإسلام وهو الأول من نوعه في عهد الحكومة الحالية.

وقال المهدي في بيان "أعلن انسحابي من المشاركة في هذا المؤتمر تعبيراً عن رفضي بيان شارك فيه ممثلون لأجهزة السلطة الانتقالية مع رئيس أميركي منتهية ولايته يوم 3 نوفمبر القادم، وهو يجسد العنصرية ضد الأمة الإسلامية والعنصرية ضد الأمة السوداء ورئيس دولة الفصل العنصري المتحدي للقرارات الدولية والمخالف للقانون الدولي بضم أراض محتلة".

وأنت خطوة المهدي في حين لم يصدر أي تعليق رسمي من تحالف قوى الحرية والتغيير الذي تشكلت منه الحكومة الانتقالية، عن رفضه للخطوة. وانسحب من مؤتمر نظمته وزارة الشؤون الدينية



السلام مع إسرائيل مصلحة وطنية

ويعارض التطبيع أيضاً مجمع الفقه الإسلامي أعلى سلطة دينية إسلامية في البلاد. وقال الأمين العام للمجمع عادل حسن حزمة "بمضور 40 عضواً من أعضاء المجمع البالغ عددهم 50 أصدرنا فتوى بعدم جواز التطبيع مع إسرائيل لأنها دولة محتلة للأراضي الفلسطينية... اعتقد أن الحكومة ستلتزم بهذه الفتوى". ويؤمن مصطفى سليمان الذي يعمل بالتجارة بان للسودان مصلحة في التطبيع لأنه سيؤدي إلى "الازدهار الاقتصادي"، دون مزيد من التوضيح. وكان رجل الأعمال السوداني أبو القاسم برطم قد أعلن الأسبوع الماضي عزمه على تنظيم رحلة تضم 40 سودانياً لزيارة إسرائيل لمدة خمسة أيام.

وفي استطلاع للرأي أعده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالدوحة، ونشرت نتائجه مطلع الشهر الحالي، أيد 13 في المئة من السودانيين فقط إقامة علاقات دبلوماسية بين السودان وإسرائيل فيما عارض هذه الخطوة 79 في المئة.

ويقول جوناس هورنر، من مجموعة الأزمات الدولية (إي.سي.جي) "التطبيع سيضيف وقوداً جديداً للمعارضة الحالية للحكومة الانتقالية من مؤيدي النظام السابق، والذين قد يرون مصالح متداخلة مع الجماعات الإسلامية في البلاد".

وأضاف أن "رئيس الوزراء السوداني سيجد صعوبة في السعي لتحقيق توافق وتجنب خلق انقسامات أعمق

والتغيير الذي تشكلت منه الحكومة الانتقالية، عن رفضه للخطوة. وانسحب من مؤتمر نظمته وزارة الشؤون الدينية

ويعارض التطبيع أيضاً مجمع الفقه الإسلامي أعلى سلطة دينية إسلامية في البلاد. وقال الأمين العام للمجمع عادل حسن حزمة "بمضور 40 عضواً من أعضاء المجمع البالغ عددهم 50 أصدرنا فتوى بعدم جواز التطبيع مع إسرائيل لأنها دولة محتلة للأراضي الفلسطينية... اعتقد أن الحكومة ستلتزم بهذه الفتوى". ويؤمن مصطفى سليمان الذي يعمل بالتجارة بان للسودان مصلحة في التطبيع لأنه سيؤدي إلى "الازدهار الاقتصادي"، دون مزيد من التوضيح. وكان رجل الأعمال السوداني أبو القاسم برطم قد أعلن الأسبوع الماضي عزمه على تنظيم رحلة تضم 40 سودانياً لزيارة إسرائيل لمدة خمسة أيام.



مبارك الفاضل  
الاتفاق المعلن مع إسرائيل انتصار للشعب السوداني

ورأى محمد حيدر القيادي بحزب البعث العربي الاشتراكي، أحد أعضاء تحالف الحرية والتغيير، أن الوثيقة الدستورية لا تتيح للحكومة الانتقالية اتخاذ خطوة التطبيع، إلا أن الوثيقة الدستورية التي وقعها العسكريون مع المدنيين في أغسطس 2019 وبموجبها تشكلت الحكومة الانتقالية لا تستثني إسرائيل في المادة الخاصة بالعلاقات الخارجية.

ونقل موقع وكالة الأنباء السودانية (سونا) عن وزير العدل نصر الدين عبدالباري أن "الوثيقة الدستورية لا تضع قيوداً غير المصلحة والاستقلالية والتوازن في ممارسة الحكومة لسلطة وضع وإدارة السياسة الخارجية، ولا تمنع إقامة علاقات مع إسرائيل".